بيان المؤهلات

يتم تقديم هذا البيان وفقاً لأحكام المادة ٣٦ الفقرة (٤) (أ) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من قرار جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية بشأن انتخاب قضاة المحكمة رقم ICC-ASP/3/Res.6 –.

لقد أنشأ الدكتور خافيير لاينيز بوتيسيك الكفاءة وخبرة كبيرة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، وبالتالي إنه مؤهل جيداً وبشكل استثنائي ويلبي تماما الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٦، الفقرة ٣ من نظام روما الأساسي ليجلس كقاض للمحكمة الجنائية الدولية.

يعمل الدكتور لاينيز منذ أكثر من ٢٥ عاماً في القطاع الحكومي العام مباشرة في القانون الجنائي، وخلال هذه الفترة كان معروفاً بمعايير ميزاته الأخلاقية غير القابلة للفساد ومهاراته الممتازة في التفسير القانوني. إنه بدون شك يلبي معايير الخلق الرفيع والحياد والنزاهة المنصوص عليها في المادة ٣٦، الفقرة ٣ (أ) من نظام روما الأساسي.

إنه يتمتع بسمعة ممتازة بمستوى أرفع نخبة من المميزين في النظام الجنائي الوطني، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا، والمدعين العامين والمحامين والخبراء القانونيين الوطنيين والدوليين والأكاديميين. وتجدر الإشارة إلى أن تعيينه في منصبه الحالي كان يلزمه الموافقة بالإجماع من قبل مجلس الشيوخ المكسيكي. وبصفته نائب المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية خلال الإدارات الثلاث الماضية، بما في ذلك المرحلة الانتقالية السياسية، فقد اكتسب احتراما كمستشار محايد هدفه الوحيد هو الولاء للقانون نفسه. إن جدارته وسيرة عمله معترف بها ضمن المجتمع الوطني والدولي وذلك من خلال التكريم والجوائز، كما أنه يتمتع أيضاً بالمؤهلات المطلوبة لتعيينه في أرفع المناصب القضائية في المكسيك.

لقد أنشأ الدكتور لاينيز الكفاءة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، وفقا للمادة ٣٦، الفقرة ٣ (ب) (١) من نظام روما الأساسي. إنه محام مزاول الحائز أيضا على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه بمرتبة الشرف من *جامعة باريس*. انه يحظى باحترام كبير في الأوساط الأكاديمية كمحاضر في أبرز كليات الحقوق

في المكسيك بصفته كمؤلف لعدة مطبوعات رسمية بشأن مسائل مثل أمر المثول أمام القضاء، وهيكلية وأداء النظم القضائية، وتعزيز سيادة القانون و تحديات الحكم العام.

يتمتع المرشح بخبرة واسعة وكبيرة وبالنجاح في الدعاوى الجنائية على النحو المطلوب بموجب المادة ٣٦، الفقرة ٣ (ب) (١) من نظام روما الأساسي المذكورة أعلاه.

وبصفته نائب المحامي العام للشؤون القانونية والدولية، لقد أظهر خبرته في كلا القانون الجنائي والقانون الدولي من خلال العديد من القضايا الرئيسية ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمكسيك ولدول أخرى. على سبيل المثال وليس حصراً، في عام ٢٠٠٦ دعا إلى تنفيذ المعاهدات الدولية بشأن تسليم المطلوبين جنائياً أمام المحكمة العليا المكسيكية، ومن خلال الحصول على حكم بالموافقة، تمكن شخصيا من تحقيق النجاح في طلب تسليم السيد سكر كوري إلى المكسيك من الولايات المتحدة، الذي تمت محاكمته وإدانته في وقت لاحق من قبل محكمة مكسيكية للاعتداء الجنسي على الأطفال. وفي عام ٢٠٠٥، نجح في طلب تسليم السيد توماس فرانك هوايت من تايلاند، المتهم بالتهم نفسها. وفي عام ٢٠٠٦، تغلب أيضا على عقبات قانونية مختلفة ونجح في تسليم خمسة من أعضاء المنظمة الإرهابية "إيتا" إلى حكومة أسبانيا. في ذلك الوقت، كان مشاركاً مباشرة في محاكمة شقيق الرئيس المكسيكي السابق لتحويل الأموال العامة والتي أسفرت عن استعادة هذه الأموال بعد سنوات من الدعاوى القضائية، كما أنه قاد المفاوضات بشأن الاتفاقات الدولية المختلفة مع الصين وسويسرا وأسبانيا بشأن المساعدة القانونية والتعاون في المسائل الجنائية.

وبصفته نائب المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية، لقد شارك أيضا في صياغة والتفاوض على الإصلاحات الدستورية المختلفة في مجال القانون الجنائي. وفي عام ٢٠٠٥، شارك مباشرة في المفاوضات بشأن الاعتراف الدستوري لولاية المحكمة الجنائية الدولية وإجراءات صياغتها. وفي عام ٢٠٠٧، قام بتنسيق العمل على صياغة مسودة التعديل الدستوري لاعتماد نظام الاتهام الجنائي في المكسيك وترويج اعتماده من قبل الكونغرس، على وجه التحديد، إدراج أحكام بشأن حماية حقوق الضحايا والمتهمين الإنسانية طوال الإجراءات الجنائية بكاملها. وبينما كان في منصبه، شارك مباشرة في الدعوى أثناء *قضية راديلا باتشيكو ضد المكسيك* أمام محكمة الدول الأمريكية المشتركة لحقوق الإنسان.

وفي الآونة الأخيرة كان مسؤولا عن التصميم القانوني لـــ "*مكتب المدعي العام الاجتماعي للدفاع عن ضحايا الجرائم*"، وهو كيان جديد لحماية الضحايا حيث يتكون مجلس المحافظين من كلا عموم الأفراد والمنظمات والمؤسسات العامة. كما انه شارك بشكل ناشط في المفاوضات بشأن التعديل الأخير للدستور المكسيكي في مجال حقوق الإنسان.

وبصفته المدعي العام لمسائل الضرائب، لقد قام بنجاح بصياغة مشروع قانون غسل الأموال والتفاوض بشأنه، وهو القانون الذي ينظم امتثال المكسيك للتوصيات الصادرة عن فريق العمل المكلف بمهمة الإجراءات المالية.

وفيما يتعلق بالمتطلبات بموجب المادة ٣٦، الفقرة ٣ (ج) من نظام روما الأساسي، إن الدكتور خافيير لاينيز بوتيسيك يتقن اللغة الفرنسية إتقاناً ممتازاً كما أنه يتقن بطلاقة اللغة الإنجليزية. لغته الأم هي اللغة الأسبانية.

*

* *